

تقرير العلم خلف قضبان السجون السرية (اليمن)

تقرير صادر عن منظمة إنسان للحقوق والحريات

2024م



تقرير العلم خلف قضبان السجون السرية (اليمن)

تقرير صادر عن منظمة إنسان للحقوق والحريات

2024م

منظمة إنسان للحقوق والحريات:

منظمة مستقلة غير ربحية تم تأسيسها استجابةً لحاجة ضرورية في مجال الدفاع عن حقوق الانسان ومناهضة الانتهاكات التي قد تُمارس بحق أي فرد أو مجموعة وتسعى منظمة إنسان إلى تحسين وضع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم ومعالجة قضاياهم وإيجاد بيئة مواتية تدعم تحقيق العدالة وخفض معدلات انتهاك حقوق الإنسان بصورة مستدامة.

رسالتنا:

نسعى لخفض معدلات انتهاك حقوق الإنسان وتحسين البيئة المجتمعية لتعزيز صون كرامة الإنسان من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات والجرائم ودعم وتأهيل الأشخاص المنتهكة حقوقهم وذويهم وتنفيذ أعمال توعية ومناصرة للحقوق الفردية والمجتمعية ملتزمين بقيم الخصوصية لمعلومات المستهدفين ومبادئ الحيادية والاستقلالية والعدالة والمساواة والمشاركة والمسئولية الجماعية.

المبادئ والقيم:

- الحيادية والاستقلالية: جميع أنشطتنا تنفذ بكل حيادية ودون تحييز لأي طرف لضمان الموثوقية والنزاهة
- العدالة والمساواة: ضمان حصول كل فرد في المجتمع على حقوقه الإنسانية كاملة غير منقوصة
- المشاركة والمسئولية: نعمل مع الآخرين وبصورة تشاركية في صنع القرارات المؤثرة في المجتمع ونتحمل مسؤولية أعمالنا وقراراتنا.
- الخصوصية: نضمن الحفاظ على خصوصية البيانات والمعلومات الشخصية في القضايا التي نعمل فيها.

المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
4	مقدمة التقرير
7	السياق العام للأحداث والمستجدات
9	المنهجية والمحتوى
11	الإطار القانوني
15	صور الاعتقالات التعسفية وممارسات الاحتجاز غير القانوني
16	أنواع الانتهاكات التي مُورست بحق الطلاب المعتقلين
20	صورة وتعليق لإحدى النقاط الأمنية التي يتعرض فيها المسافرين للاعتقال
21	مجموعة قصص الضحايا وإفادات ذويهم
47	خاتمة التقرير
48	توصيات التقرير
51	موقف المنظمة من جرائم وانتهاكات حقوق المدنيين
52	خطاب شكر وتقدير



شهد الوضع في اليمن منذ نهاية مارس 2015م أحداثاً أدخلت البلد في وضع غير إنساني كارثي غير مسبوق نتيجة العمليات العسكرية واسعة النطاق التي قام بها التحالف العربي العسكري المكون من سبع عشرة دولة بقيادة المملكة العربية السعودية ضد اليمن خلال ذلك وفي مجمل أعمال التصعيد الذي مارسه التحالف العربي في إطار عملياته العسكرية الجوية والبرية والبحرية والتي كان من بين مجموعة واسعة من ممارسات التصعيد "فرض حصار جوي وبحري وبري" وعلى إثر ذلك تم إغلاق جميع المطارات الواقعة في الشمال حيث الكثافة السكانية وتأثر منها بشكل مباشر المدنيون بمختلف فئاتهم مما جعل سكان المحافظات الشمالية (أمانة العاصمة. صنعاء ذمار إب الحديدة حجة صعدة المحويت ريمة عمران وسكان مجموعة من مناطق محافظات الضالع والجوف والبيضاء وتعز) مجبرين على المرور عند العودة من الخارج أو السفر للخارج عبر طرق ووجهات محدودة جميعها تقع في مناطق سيطرة ما سُمي في تلك الفترة بحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي ومؤخراً بالمجلس الرئاسي الذي يتخذ من مدينة عدن عاصمة لحكومته حيث أصبح المرور عبر منافذ تلك المحافظات الخيار الوحيد للسفر، برأ عبر منفذي الوديعة ومنفذ شحن أو السفر جواً عبر مطاري عدن ومطار سيئون.

ويأتي إصدار هذا التقرير مناسبة وحدثاً مهم لاستعراض الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها المدنيون من فئة (المدرسين والأكاديميين والطلاب) خلال الفترة من عام 2016 ميلادي وحتى نهاية عام 2023 ميلادي على يد العناصر الأمنية والعسكرية التي تسيطر وفق مسميات متعددة على منافذ وطرق العبور والمرور والسفر في كل من محافظات عدن ومأرب والمهرة ومدينة سيئون التابعة لمحافظة حضرموت.

وتنعكس أهمية إصدار هذا التقرير النوعي والذي من المتوقع أن يسهم في تحقيق العدالة والحماية لضحايا تلك المعابر والمنافذ والطرق من خلال المبررات التالية:

1. تعزيز المعرفة من خلال توثيق ونشر الانتهاكات والجرائم التي يتعرض لها الأكاديميون والطلاب أثناء سفرهم عبر المناطق التي يفرض فيها كل من المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الأمن التابعة لحزب التجمع اليمني للإصلاح سيطرتهما الكاملة عليها.

2. توفير دليل قوي من خلال التوثيق الدقيق لتلك الجرائم والانتهاكات بحيث يمكن استخدامه للضغط على الأطراف المعنية من أجل حماية هذه الفئة المهمة في المجتمع وأيضاً وفي المقام الأول التحرك من أجل إطلاق سراح من ما يزالون حتى هذه اللحظة في دائرة الاعتقال والإخفاء القسري.

3. تعزيز التضامن وتوفير الدعم للمعلمين والأكاديميين والطلاب الذين تعرضوا للانتهاكات حيث سيؤدي هذا العمل إلى التأكيد على أنهم ليسوا وحدهم في تجاربهم الصعبة التي مروا بها وسيمنحهم هذا الإصدار الثقة والشجاعة للتحدث والمطالبة بالعدالة.

4. التقرير سوف يشجع على إجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات والجرائم الموثقة ومحاسبة المسؤولين عنها من خلال تحفيز السلطات المعنية للتحقيق واتخاذ إجراءات قانونية وسيُمكن من تحقيق العدالة والحد من حدوث المزيد من الانتهاكات في المستقبل.

كما يعكس هذا التقرير الذي يهدف إلى عرض وتحليل سلسلة من الانتهاكات التي كان ضحيتها المدرسون والأكاديميون والطلاب حجم الجرائم الجسيمة التي تعرضوا لها خلال الفترة المذكورة حيث تعرض المدرسون والأكاديميون

والطلاب لانتهاكات عندما كانوا في طريق سفرهم عبر المحافظات الجنوبية وعبر محافظة مأرب بهدف الوصول إلى مقر إقامتهم في المحافظات الشمالية حيث تم اختطاف بعضهم واحتجاز آخرين لعدة سنوات خلال ذلك تعرض معظمهم للحبس الانفرادي وما يزال البعض منهم رهن الحبس والاعتقال - وبعض من أطلق سراحهم يعيشون حالياً في وضعٍ نفسي وصحي بالغ الخطورة... لا سيما إصابة بعض أفراد أسرهم بمشاكل صحية توفوا على إثرها بسبب فقدان الأمل بعودة ذويهم وبسبب ما وصل لهم من أنباء عن حالاتهم وأوضاعهم المأسوية في تلك المعتقلات.

ويتضمن التقرير عرضاً لمجموعة قصص من قصص أسر الضحايا، والضحايا الناجين أنفسهم والتي تُبرزُ تفاصيل الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت بحقهم وتأثيرها على حياتهم وحيات أسرهم - وتهدف هذه القصص إلى إلقاء الضوء على الجانب الإنساني للقضية وتعزيز الوعي بالظروف القاسية التي عايشها أولئك الأشخاص بسبب الانتهاكات التي تعرضوا لها والمتمثلة إجمالاً بالاختطاف والاحتجاز التعسفي في السجون والمعتقلات لفترات طويلة دون محاكمة أو إجراءات قانونية صحيحة وكذلك التعذيب وسوء المعاملة والإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك التعذيب بالكهرباء والضرب المبرح والحبس الانفرادي وتعتمد عزلهم عن العالم الخارجي وكذا سوء الرعاية الصحية مما أدى إلى تدهور حالاتهم الصحية.

ويختتم التقرير بتقديم توصيات للأطراف الداخلية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز الحماية القانونية والوقوف ضد الانتهاكات المستمرة وضمان توفير الدعم النفسي والطبي اللازم للضحايا وعائلاتهم وضرورة التحقيق في الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

السياق العام للأحداث والمستجدات

في فجر يوم السادس والعشرين من مارس 2015م أعلن وزير خارجية المملكة العربية السعودية إنشاء تحالف عربي عسكري لشن عملية عسكرية ضد دولة اليمن - الجارة الشقيقة للمملكة العربية السعودية حيث قام هذا التحالف في أولى عملياته العسكرية بشن هجمات صاروخية جوية استهدفت منازل مدنية في منطقة (بني حوات) بصنعاء ومن ثم استمرت العمليات العسكرية على هذا النحو، وفي أغسطس 2016م فرض التحالف حصاراً شاملاً على مطار صنعاء، فكان ثمة آثار وانعكاسات كارثية لإغلاق المطار، خاصة على المرضى والمسافرين فمنع ذلك ووقف حائلاً أمام سفر آلاف المواطنين عبر مطار صنعاء، مما اضطر أولئك المواطنين التوجه نحو مطارات يمنية أخرى مثل مطار عدن الدولي ومطار سيئون... ما أدى لأن تكون محافظات اليمن في الجنوب خاصة محافظة عدن ومحافظة حضرموت هما المنفذان الوحيدان للمسافرين من وإلى اليمن طوال تلك الفترة وحتى وقتٍ قريبٍ وذلك جراء الحصار والحظر المفروض على مطار صنعاء وتوقفه قسراً عن مباشرة رحلاته لأي وجهة داخلية أو خارجية.

آلاف المدنيين من اليمنيين قُيدت حريتهم في سجون تابعة لقوات المجلس الانتقالي بـعدن وقوات حزب الإصلاح في مأرب وكلاهما جماعات مسلحة تابعة للحكومة المعترف بها دولياً و موالية لدول التحالف العربي، فقد تعرض معظم من تمّ اختطافه واعتقاله للتعذيب والاهانة والإخفاء القسري من لحظة الاحتجاز. كما أنّ عدداً آخر تمّ تسليمهم للتحالف ونقلهم لسجون خارج البلد، وعدد آخر تمّ إخفاؤهم والتكتم على وضعهم كمعتقلين في المرحلة الأولى من احتجازهم

— خلال ذلك تمّ نقلهم وإيداعهم في أماكن مُختلفةٍ — ما بين فترةٍ وأخرى ولعلّ الوضع غير الآمن في المحافظات الجنوبية ومحافظة مأرب كان السبب وراء ذلك، والذي كان مصدراً لمنظمة إنسان لدراسة البيانات والمعلومات التي سلطت الضوء على واقع المعلمين والطلاب والأكاديميين المسافرين عبر طرقات ومعابر تلك المحافظات

لم يتوقع المعلمون والأكاديميون والطلاب الدارسون في الخارج والعائدون - عبر المنافذ الرسمية للجمهورية اليمنية سواء من مطاريّ عدن وسيئون أو عبر المرور براً من محافظة مأرب للوصول إلى مطار سيئون- أن الإعتقال والتعذيب سيكون مصيرهم المحتوم في تلك الطرق والمنافذ، وعندما عاد الكثير من الطلاب والأكاديميين عبر تلك المطارات المتاحة خاصة بعد إغلاق مطار صنعاء، وهم في شوقٍ للقاء أحبّتهم وأهاليهم، ولكن ذلك الشوق صار في مهب الريح، حين قامت جماعات مسلحة تابعة لكل من المجلس الانتقالي والأحزمة الأمنية في المناطق الجنوبية وحزب الإصلاح في مأرب باختطاف عشرات الطلاب والأكاديميين وإيداعهم في السجون بدون إجراءات قانونية أو مسوِّغٍ لجناية أو جرم ارتكبه، ورغم استفسار الطلاب والأكاديميين وذويهم - قيادة تلك السجون - عن سبب اعتقالهم، إلا أنهم لم يحصلوا على جواب. وفي ذات السياق تعرض أشخاص من نفس الفئة كانوا متجهين للدول التي يدرسون فيها وأثناء عبورهم من منطقة (الفلج) أو نقطة (قانية) بمأرب بغرض الوصول إلى مطار سيئون تعرضوا للتوقيف والاعتقال التعسفي والاختطاف القائم على خلفيات مناطقية حيث تم سجن بعضهم لسنوات مورست بحقهم خلال تلك الفترة مختلف أشكال التعذيب والإهانة.

تقصت منظمة إنسان للحقوق والحريات عن حقائق ارتكاب انتهاكات جسيمة في حق مجموعة من الطلاب الدارسين خارج اليمن والأكاديميين والمعلمين الذين تم اختطافهم إما في محافظات جنوبية أو في محافظة مأرب أثناء سفرهم

عبر تلك الطرق من قبل جماعتين تبسطان سيطرتهم على المحافظات الجنوبية ومحافظة مأرب وذلك ما بين 2016م وحتى نهاية عام 2023م.

رصدت المنظمة 176 جريمة حيث وثق التقرير الحالي تفاصيل نماذج لطلاب جامعيين وأكاديميين ومعلمين تم اختطافهم واحتجازهم، بواسطة قوات تابعة للمجلس الانتقالي وقوات حزب الإصلاح في محافظات عدن ومأرب وسيئون.

ولا زالت منظمة إنسان تتلقى حتى الآن بلاغات تفيد قيام المجلس الانتقالي بعدن وحزب الإصلاح في مأرب بعمليات اختطاف طالت المئات من المواطنين.

أجرت منظمة إنسان مقابلات مع 67 من طلاب وأكاديميين ومعلمين كانوا ضحايا الاختطافات والاعتقالات إضافة إلى 17 مقابلة تم إجراؤها مع أهالي وأسرى طلاب وأكاديميين ومعلمين مازالوا معتقلين ومختطفين في كُلى من:

*** محافظة عدن:** على أيدي القوات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

*** محافظة مأرب:** على أيدي القوات العسكرية التابعة لحزب الإصلاح.

وأظهرت المقابلات التي أجرتها منظمة إنسان للحقوق والحريات مع الذين تم الإفراج عنهم من سجون عدن ومأرب انتهاكات خطيرة وجسيمة أو من خلال لقاء أسرى الضحايا، حيث تصاعدت عمليات الاختطافات والاعتقالات والإيداع في سجون سرية طالت المدنيين بشكل عام والطلاب والأكاديميين والمعلمين بشكل خاص.

المنهجية والمحتوى



- في كافة العمليات المرتبطة بإعداد هذا التقرير وعلى الرغم من تواجد المقر الرئيسي "للمنظمة إنسان" في العاصمة صنعاء فقد حرصت المنظمة على الالتزام بمبادئ الحياد والاستقلالية في كتابته لضمان صحة المعلومات وموضوعية التحليل .

- لأغراض هذا التقرير والفئة المشمولة به تمت مقابلة عدد من المدرسين

والأكاديميين والطلاب الذين نجوا من الاحتجاز وتم إطلاق سراحهم عبر صفقات لتبادل الأسرى حيث تم توثيق شهاداتهم وإفاداتهم وأقوالهم في نموذج معد لهذا الغرض.

- تمت دراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها المدرسون والأكاديميون والطلاب خلال الفترة من عام 2016 إلى نهاية عام 2023.

- الاستماع إلى إفادات أسر الضحايا وقصصهم الشخصية التي تحكي الانتهاكات والجرائم التي تعرض لها ذويهم الذي ما يزال معظمهم في سجون مأرب وعدن.

- يتضمن التقرير ملخصاً لعشر قصص بالإضافة إلى مقدمة وإطار قانوني وخاتمة وتوصيات للأطراف المحلية والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

- عمل مستخلص للانتهاكات والجرائم المذكورة في القصص مع تصنيفها وفقاً للدستور اليمني والقوانين الوطنية والقوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- استند هذا التقرير إلى تحليل البيانات والمعلومات التي حصلت عليها منظمة إنسان للحقوق والحريات والتي تمكنت من جمع بيانات المختطفين والمعتقلين قسراً منذ أول جريمة ارتكبت في تاريخ 2016/9/27م بحق الطلاب والأكاديميين والمعمليين المسافرين وحتى نهاية العام 2023م.

- ركزت تلك البيانات والمعلومات على انتهاكات ارتكبتها الجماعات المسلحة التابعة للحكومة الشرعية المدعومة من دول التحالف العربي والتي تسيطر على المحافظات الجنوبية ومحافظة مأرب وذلك منذ عام 2016م، وتتضمن الجماعات المسلحة التي يغطيها التقرير قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن والمحافظات المحيطة بها، وقوات حزب الإصلاح في مأرب.

- كما عملت المنظمة على إجراء عدد من المقابلات عبر الهاتف أو من خلال البلاغات التي تقدمت بها أسر ضحايا الاختطافات والاعتقالات، حيث أجرت منظمة إنسان مقابلات مع 67 طالباً وأكاديمياً ومعلماً تعرضوا للاختطاف والاحتجاز بعد الإفراج عنهم، وأفراد عائلات 17 شخصاً آخرين وقعوا ضحايا للاختطاف.
- وتشير المنظمة إلى أنها عمدت لعدم ذكر بعض أسماء أصحاب الحالات التي يوردها التقرير الحالي وغير ذلك من التفاصيل التي قد تكشف عن هوية الذين تمت مقابلتهم مثل تفاصيل مكان وتاريخ الاحتجاز.. حيث تم استخدام حروف رمزية وتطبيقها في سياق التقرير للإشارة إلى اسم مستخدم لتعريف الضحايا والشهود بدلاً عن أسمائهم الحقيقية بغرض حماية هوية الضحايا والشهود والحد من المخاطر المحتملة التي قد يتعرضون لها.

الإطار القانوني



يهدف الإطار القانوني إلى تسليط الضوء على التزامات اليمن والأطراف المعنية بضمان حقوق المدرسين والأكاديميين والطلاب باعتبارهم فئة مشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني كمدنيين ومعاقبة المسؤولين عن انتهاك تلك الحماية وما رافقها من جرائم وممارسات غير إنسانية أضرت بشكل مباشر بهذه الشريحة التعليمية.

أولاً: يعتبر الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حيث ينص الدستور اليمني والقوانين الوطنية على ضرورة احترام الحرية الشخصية وحقوق المواطنين في عدم التعرض للاعتقال التعسفي ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان لا يجوز احتجاز الأشخاص إلا وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها وعلى أساس تهمة معروفة.

ثانياً : بالنسبة لسوء المعاملة والتعذيب؛ فإن الدستور اليمني والقوانين الوطنية والقانون الدولي يحظر استخدام العنف والتعذيب بأي شكل من الأشكال وتلك القوانين على وجوب أن يتم معاملة الأشخاص المحتجزين بكرامة واحترام وعدم تعريضهم للإذلال أو العنف الجسدي أو اللفظي ويعد استخدام الصعق الكهربائي والضرب بالكابل والعصي انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

ثالثاً : بالنسبة لانتهاكات مكان الاحتجاز ينص القانون الدولي على ضرورة ضمان أن يكون مكان الاحتجاز مناسباً وصالحاً لاحتجاز الأشخاص ويجب توفير ظروف معيشية ملائمة ونظافة ورعاية صحية للمعتقلين.

رابعاً : بالنسبة للانتهاكات خلال التحقيق والاستجواب فإنه يجب أن يتم التحقيق والاستجواب وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو الإهانة.

خامساً : أما بالنسبة لحماية الحق في الصحة للمعتقلين فيجب أن يتم توفير الرعاية الصحية اللازمة للمعتقلين وفقاً للمعايير الصحية الوطنية والدولية ويعتبر منع الرعاية الصحية اللازمة خطراً على حياة وسلامة المعتقلين.

وبشكل عام فإن للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة حماية شاملة من أي انتهاك أو جريمة ترتكب في حقهم، وكان القانون الدولي الإنساني واضحاً في تحديد الضمانات الأساسية لحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم (المعتقلين تعسفاً) خاصة وأن الأشخاص المحرومين من حريتهم غالباً ما يجدون أنفسهم في ظروف تفضي إلى معاملتهم بطريقة سيئة، فهم معرضون لأشكال عديدة من الضغط وسوء المعاملة والحرمان والعنف، بدون أن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم وبدون أن تتاح لهم أي إمكانية للخلاص، ونتيجة لذلك؛ فإن حرمانهم من حريتهم قد يؤدي إلى تبعات خطيرة على نفسية وصحة أولئك المحتجزين ويحول دون تلقيهم العناية اللازمة .

جميع اتفاقيات جنيف ولاهاي والقواعد العرفية منحت المدنيين الحماية الشاملة من أي شكل من أشكال الاعتداء -سواءً كان جسدياً أم معنوياً أم نفسياً أو غير ذلك من الاعتداءات المهينة للكرامة - خاصة إذا وقعوا تحت سيطرة القوات، فمن الواجب معاملة المدنيين الذين يتم احتجازهم أو اعتقالهم معاملة إنسانية في جميع الظروف، ودون أي تمييز ضار، ويجب حمايتهم ضد كل أشكال العنف والمعاملة المهينة بما فيها القتل والتعذيب، ويُشمل القانون الدولي الإنساني جميع المدنيين بالحماية دون أي شكل من أشكال التمييز.

ويشكل الاعتقال والاحتجاز التعسفي انتهاكاً للحق في الحرية، ويجعلان المحتجزين معرضين لخطر التعرض لمختلف أنواع الانتهاكات، ويخالف الحرمان التعسفي من الحرية (الاعتقال) اثناء الحروب والنزاعات يخالف أحكام وقواعد القانون الإنساني الدولي، والقواعد العرفية للقانون الإنساني الدولي والتي حظرت الحرمان التعسفي من الحرية وحظرت التعذيب بمختلف أنواعه وأشكاله وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية وحظر القتل. وتعتبر أي مخالفة لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي جرائم حرب، يجيز ملاحقة مجرمي الحرب أين ما كانوا لمسؤوليتهم الجنائية التي ارتكبوها بحق المدنيين.

كما يُعد الحظر المفروض على ارتكاب التعذيب من القواعد الآمرة الملزمة للدول كافة سواء كان في أوقات السلم أو في أوقات الحروب، كما تشكل عمليات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يوثقها التقرير الحالي انتهاكات ومخالفات للقانون الإنساني الدولي خاصة لاتفاقيات جنيف الأربع وبرتوكوليهما الملحقين، ويصنف التعذيب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كإحدى جرائم الحرب إذا ارتكبت في سياق النزاعات المسلحة.

لذلك فاحتجاز المدنيين المارين في الطرقات أو عبر المنافذ الحدودية ولم يكونوا مشاركين أو مقاتلين في الميدان غير جائز بل يجب حمايتهم وعدم المساس بهم وفقاً لأحكام وقواعد اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م والبروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1976م.

- انتهاكات القانون الدولي الإنساني
- إنشاء معتقلات وسجون غير قانونية

ووفق من تم مقابلتهم من الطلاب المفرج عنهم من السجون، فقد تحدثوا عن واقع تلك السجون (المعتقلات) بأنها غير ملائمة ومزدحمة بالمعتقلين في غرف صغيرة جداً لا تحتوي على مياه الصرف الصحي بالشكل الكافي، إلى جانب نقص في الطعام أو الحصول على طعام رديء وعدم توفر الرعاية الصحية، والإساءات البدنية والتعذيب الجسدي والنفسي والمعنوي، وعدم تمكينهم من التواصل مع أهاليهم .

استحدث المجلس الانتقالي بمحافظة عدن وحزب الإصلاح في مأرب مراكز اعتقال غير قانونية وبعضها سرية وزج بالعشرات فيها لا بل المئات من المواطنين المدنيين، وقد أشار المعلمون والأكاديميون والطلاب الذين تم الإفراج عنهم بأن الأماكن التي تم إيداعهم فيها غير قانونية، إضافة إلى إفادة عدد من المعتقلين المحررين من سجون مأرب أن هناك أعمال توسعة بشكل متواصل في سجن الأمن السياسي بالمحافظة وسجن معهد الصالح وهذه التوسعات نتيجة اكتظاظ السجون واستمرار الاعتقالات بشكل متواصل.

صور الاعتقالات التعسفية وممارسات الاحتجاز غير القانوني

- تعددت صور الاختطافات والاعتقالات لعشرات الطلاب والأكاديميين والمعلمين حيث أشار الطلاب الذين كانوا مسافرين للخارج - لاستكمال دراستهم الجامعية في مختلف الدول العربية والأجنبية - عن تلك الصور وذلك كما يلي :-
- التوقيف والاعتقال في نقطة الفلج والتحقيق معهم، كان التوقيف والاعتقال بمجرد الشك بالشخص، أو بسبب اسمه ولقبه أو المنطقة التي ينتمي إليها.
- أخذ الهواتف المحمولة الشخصية وتفتيش ما فيها من صور أو مقاطع فيديو حيث يتم توقيف واعتقال أي شخص بمجرد وجود صورة أو مقطع فيديو في هاتفه المحمول تعبر عن أي توجه رغم أنها تم تخزينها من أحد مجموعات برنامج الواتس آب وليست خاصة بالمحتجز أو لمجرد وجود اسم مشتبته مخزن في قائمة الاتصال لديه أو ما شابه.
- الاطلاع على الصفحات الشخصية للموقوفين سواء في الفيسبوك أو التويتر وإذا اتضح أن أحداً ما لديه تغريدة حول الانتهاكات التي ترتكب من قبل التحالف العربي سرعان ما يتم توقيف ذلك الشخص واعتقاله في السجون بحجة تلك المقاطع أو الصور أو التغريدات.
- اعتقال العائدين من الخارج عبر مطاريّ عدن وسيئون، تتمثل صور الاعتقالات بقيام جماعات مسلحة تدار من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي باستحداث نقاط عسكرية في مناطق خور مكسر والتواهي وغيرها وتتعمد فيها توقيف المسافرين خاصة أبناء المحافظات الشمالية بعد خروجهم من ساحات مطار عدن بعشرات الأمتار، ومن ثم يتم التحقيق معهم بطرق غير قانونية ومخالفة لقواعد وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

أنواع الانتهاكات التي مورست بحق الطلاب المعتقلين

التعذيب الجسدي:

تعمدت القوات التابعة لكل من المجلس الانتقالي وحزب الإصلاح القيام بإكراه الطلاب والأكاديميين والمعلمين المعتقلين تعسفياً على الاعتراف بأعمال لم يقوموا بها ليتم إدانتهم بها وأفاد الطلاب بأن المحققين حرصوا على إدانتهم واتهامهم بأعمال المشاركة مع الحوثيين (أنصار الله) في أعمال تخريبية، وتمثلت وسائل الإكراه وأساليب التحقيق بحق الطلاب والأكاديميين والمعلمين بالآتي يلي حسب إفادات الضحايا: -

- تعليق كامل الجسد لمدد زمنية طويلة، من خلال ربط الذراعين من الخلف للأعلى، وقد وصلت حالات العديد من الضحايا إلى الانهيار التام .
- الضرب العنيف والصعق الكهربائي في حالات، والتهديد باستخدامها في حالات أخرى.
- جلد كافة مناطق الجسم بسوط معدني.

التعذيب النفسي: -

- تعرض الطلاب والأكاديميون والمعلمون المعتقلون لأبشع أصناف وممارسات التعذيب النفسي، وبحسب إفادات الضحايا أن أبرز أنواع التعذيب النفسي التي مورست بحقهم: -
- التهديد اللفظي بالقتل بالرصاص أو خنقاً.
 - التهديد بتصفية أحد أقاربهم.
 - طلب عناوين منازل أسرهم وتهديدهم بإبلاغ غرفة عمليات التحالف العسكري باستهداف منازل أهاليهم وقتل من فيها.

- السب والشتم المتواصل بألفاظ نابية تمسهم وتمس أسرهم.
- بث أخبار تثير الضغط النفسي والخوف داخلهم.
- سوء المعاملة وانتهاك الكرامة.
- استخدام وفرض أصناف مختلفة من التعامل بقصد الإساءة للمعتقلين ومعاملتهم معاملة لا إنسانية ولا أخلاقية وحاطة بالكرامة، وتتمثل بالآتي :-
- وضع لثام كامل على الرأس إضافة إلى عصب العينين خلال الأيام الأولى للاعتقال، وتقييدهم بسلاسل حديدية.
- إيداع المعتقلين في أماكن غير لائقة، ولا تتوافق مع أبسط الظروف الممكنة للبقاء فيها، (مأكن ضيقة ومكتظة وتحوي حشرات خطيرة وتنعدم فيها التهوية بالمقارنة مع أعداد المعتقلين).
- انعدام الاحتياجات الأساسية للإيواء كالفرش وأغطية النوم.
- لا تتوفر دورات المياه بشكل كاف للعدد الكبير من المعتقلين الموجودين في غرفة صغيرة جداً .
- تعريض المعتقلين لأزمات نفسية بسبب عدم قدرتهم على النوم، خاصة وأن المحققين يتعمدون التحقيق مع المعتقلين من الليل وحتى الصباح، وأيضا محدودية نطاق التحرك في المعتقل.
- الإهمال الطبي وسوء الرعاية الصحية: - تشير إفادات الضحايا بأنهم تعرضوا أكثر من مرة لأعراض صحية كادت أن تفتك بهم، وتم تجاهل ذلك من قبل المكلفين بحراسة المعتقل، وكان هذا التجاهل والإهمال جزءاً من ممارسات التعذيب وإساءة المعاملة، والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية، وتم تكريس هذا النهج من خلال:-

- عدم الاستجابة لمطالبات المعتقلين بإسعافهم وحاجتهم إلى العلاج، وتقديم العناية الطبية اللازمة لإنقاذ حياتهم.
 - عدم تمكين المعتقلين المصابين بأمراض مزمنة (ارتفاع ضغط الدم، السل، السكري، المفاصل، حالات نفسية عصبية حادة) من العلاجات اللازمة لذلك.
 - عدم تمكين المعتقلين من الحصول على جرعات الدواء اللازمة من الأدوية التي نفذت منهم والتي كانت بحوزتهم عند اعتقالهم.
 - ترك المعتقلين ينزفون بجراحهم الناجمة عن الضرب والتعذيب، وعدم إسعافهم.
 - عدم وجود أي إجراءات وقائية تجاه أمراض العدوى كالسل والربو وغيرها حيث ظهرت حالات أمراض معدية وبالغة الخطورة مثل (السل) وخصوصاً في سجون مأرب، ممّا تسبب بوفاة العديد من المعتقلين نتيجة ذلك.
- سوء التغذية والحرمان من مياه الشرب النقية:**
- عانى المعتقلون المفرج عنهم من أعراض سوء التغذية، وظهر ذلك واضحا في أجسامهم، وظل أثره عند عودتهم إلى أهاليهم، ويعود ذلك - بحسب إفادة المعتقلين - إلى نوعية الغذاء والكمية، والجودة، للغذاء حيث كانت الوجبات الغذائية رديئة وغير مناسبة، وغير صحية، ولم تكن كافية، إضافة إلى ذلك لم تكن هناك مياه شرب نظيفة، حيث كان مصدر المياه الوحيد هو من مجرى الماء الخاص بدورة المياه، ويتم التعبئة من خلال علب بلاستيكية متهالكة مستهلكة مسبقا.

المنع من التواصل مع العائلة والأقارب:

رغم أن القانون الدولي الإنساني كان واضحاً في تحديد قواعد وأحكام خاصة بحق أسير الحرب أن يتصل بأهله منذ أول يوم لأسره، إلا أن عدداً من المختطفين والمعتقلين في سجون المحافظات الجنوبية ومأرب لم يحصلوا على تلك الحقوق بل أنتهك هذا الحق بشكل مباشر ومن تلك الانتهاكات: -

- عدم إخطار أسر المختطفين والمعتقلين منذ الوهلة الأولى من اعتقالهم.
- عدم تمكين المختطفين من الاتصال والتواصل مع أسرهم.
- عدم السماح للمختطفين من مراسلة أقاربهم.
- عدم تمكين كثير من المنظمات الدولية كالصليب الأحمر من زيارتهم وأخذ رسائل المختطفين والمعتقلين لطمأننة أسرهم وأهاليهم.

الإخفاء القسري:

الكثير من الطلاب والأكاديميين والمعلمين كانوا عرضة للوقوع ضحايا جريمة الإخفاء القسري ومنع التواصل مع الأهالي لسنوات، إضافة إلى أن هناك أسراً - بحسب شهادة أحد المفرج عنهم - تعرضت للابتزاز المالي، بعض الأسر كانت تستجيب وترسل مبالغ مالية لكن دون جدوى ويستمر الابتزاز مرات ومرات.



(نقطة الفلج مدينة مأرب)

هنا يُتخذ القرار وهناك يُنتهك الإنسان وهنا يُنتهك القانون ومن هنا البداية لرحلات من عمرٍ آخر في غفلةٍ من التاريخ والقانون.

هنا يُقطع الشك باليقين.

وهنا وعند هذه النقطة يقف كل مسافرٍ أمام مصير مجهول لا يعلم ما هو التالي.

عند هذه النقطة تتوقف الأحلام وتتجمد الطموحات ... يقف وحيداً ذلك المواطن اليمني ويعبرون من أمامه.

هنا يفقد كل شيء عدى الأمل في العدالة
هنا تجتمع سنوات العمر في لحظة واحدة

نماذج لمجموعة من الوقائع والأحداث التي تعرض لها الأكاديميون والمعلمون والطلاب أثناء رحلة سفرهم عبر محافظة مأرب وعدن ومدينة سيئون

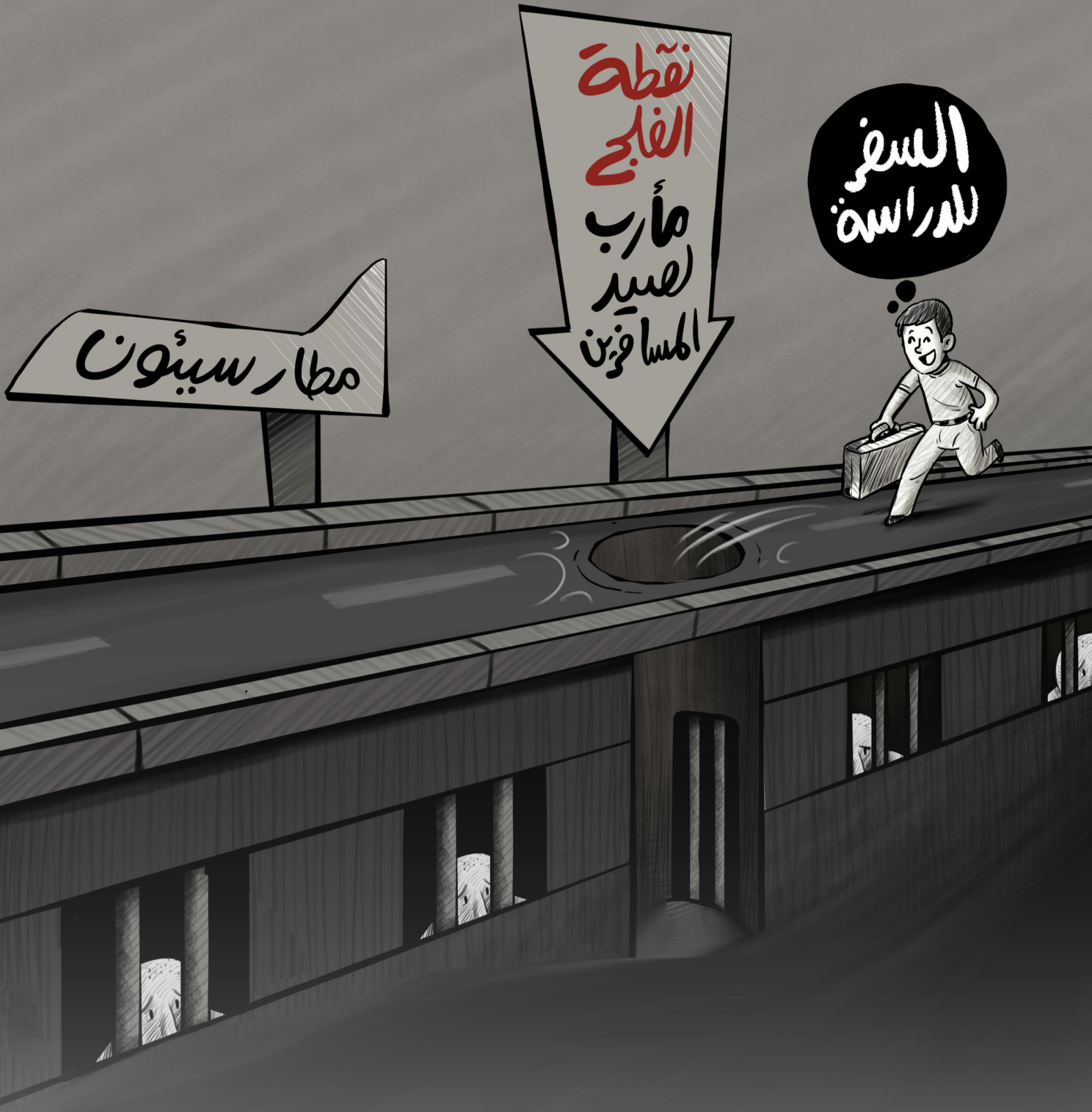
الطالب (ي . ح) في عام 2016م كان (ي . ح) طالب جامعي على متن حافلة تابعة لإحدى شركات النقل الجماعي المتجهة إلى مدينة سيئون بغرض السفر إلى جمهورية مصر العربية لاستكمال دراسته الجامعية، وعندما وصل إلى نقطة باب الفلج بمأرب أمره جنود تلك النقطة أن ينزل من الباص هو وزملاؤه: (س.ك)، (و. ز) (ب. ت) (ض. و) (ر . س) (ق. ن)، قام الجنود بتفتيش أغراضهم ووثائقهم الشخصية، بعد ذلك وفي مركز النقطة نفسها قام أحد الضباط بالتحقيق معهم دون أن يعرف ما هي التهمة المنسوبة لهم، تعرض (ي. ح) مع زملائه الطلاب الدارسين في مصر لمعاملة سيئة في تلك النقطة (التلفظ بألفاظ سيئة وكذلك استخدام القوة) يستطرد (ي . ح) قائلاً: "مكان الاحتجاز غير مناسب وسيء للغاية، بعدها تم أخذني إلى أحد السجون بمدينة مأرب مع زملائي"، وبعد أيام تم إطلاق سراح زملائه، بعدها بأسابيع تم نقل (ي. ح) إلى عدد من السجون في محافظة مأرب على مدار عامين متتاليين، احتُجز (ي. ح) في أكثر من سجن في مأرب وكان يتم نقله من سجن إلى سجن، تم توقيفه في حبس انفرادي عشرات المرات وكان يتم التحقيق معه من الليل حتى الصباح " قال (ي. ح) أثناء التحقيق الأول: أنه تم ضربه بعضا وهو معصوب العينين، دون تهمة كان ينهال عليه المحققون بالضرب والإهانة، وهكذا استمر ضباط تلك السجون في التحقيق معه ليلاً حتى الصباح عدة أيام، وفي أحد الأيام عمد حراس السجن إلى تقييد يديه ورجليه وعصب عينيه

مدة ثلاثة أيام متتالية ووضعه في غرفة انفرادية تحت المراقبة ولا يسمح له فتح غطاء عينيه إلا عند إدخاله دورة المياه مرة واحدة في اليوم حتى عند تناول الوجبة الوحيدة المقررة له طوال اليوم يظل مقيداً ولا يسمح له بفك الغطاء عن عينيه - خلال تلك الفترة لم يتعرض لأشعة الشمس لأكثر من عام ونصف، كان يتم صعقه بالكهرباء وضربه بكابل معدني وبعضي خشبية، حُرّم من الأكل الصحي ومياه الشرب النقية، ومنعت عنه الرعاية الصحية، كان (ي.ح) يتعرض للتعذيب النفسي والجسدي يومياً.

خلال عام ونصف انقطعت اخبار (ي. ح) عن أسرته وأهله منذ سفره إلى مطار سيئون، ظلت أسرته تبحث عنه وتساءل أي شخص يأتي من مأرب عن مصير ابنهم دون جدوى، وفي نهاية العام الثاني من احتجازه وتعذيبه تم الإفراج عنه... وخلال جلسة الاستماع التي عقدتها المنظمة مع (ي. ح) وسماع شهادته - ذكر بأنه لم يعرف سبب احتجازه إلا أنه تفاجأ بأن اسمه ولقبه والمحافظة التي ينتمي إليها كان السبب في ذلك وأضاف قائلاً: " كان السجن ممتلئاً بمعتقلين من أبناء المحافظات الشمالية من بينهم طلاب جامعيين آخرين غيري تم توقيفهم في نقطة الفلج ونقاط عسكرية أخرى بمحافظة مأرب واعتقالهم في نفس السجن الذي اعتقلت فيه، وقال " ما زلت أتذكر مجموعة من زملائي في الدراسة كانوا معي داخل السجن وهم

(غ. ن، ح. ب، ل. ك، ع. ي، ر. ع) هؤلاء من كانوا معي داخل السجن، وربما هناك سجون أخرى تم إيداع مختطفين آخرين من الطلاب داخلها.. تم إخلاء سبيلي دون أي تفسير أو اعتراف من السجانين بحقيقة الانتهاكات التي تعرضت لها.

وأضاف قائلاً: لقد توفي العديد ممن كانوا معي في السجن بعضهم نتيجة



التعذيب والبعض نتيجة سوء الرعاية الصحية، من بينهم يحيى أحمد القحم وهو من أبناء محافظة حجة مديرية كحلان عفار يبلغ من العمر 56 عام تعرض للتعذيب الشديد في سجن معهد الصالح بمدينة مأرب حتى مات تحت وطأة التعذيب ومازلت أتذكر تاريخ وفاته الذي لم ولن أنساه أبداً التاسع عشر من شهر مارس عام 2017م .



(صورة يحيى القحم الذي توفى نتيجة التعذيب بسجن معهد الصالح بمأرب)

الدكتور (ح . م) العمر 40 سنة، من مديرية المفتاح بمحافظة حجة أحد الطلاب الذين يدرسون خارج اليمن، وكان مبتعث للدراسة في جامعة بيشاور بجمهورية باكستان في العام 2014 على نفقة حكومة الوفاق في تلك الفترة واستمرت بعثته على نفقة حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي لتحضير رسالة الدكتوراه في مجال اللغة الإنجليزية تخصص لغويات، أكمل دراسته الأكاديمية في نوفمبر 2019م، وبعد استكمال إجراءاته النهائية بجامعة بيشاور، جمع كافة

وثائقه وحقائب سفره عائداً إلى اليمن، وقبل أن يصل إلى اليمن وتحديداً في فبراير 2020م اتجه إلى مكة لأداء العمرة، بعدها في 13 مارس 2020م سافر عبر منفذ الوديعة حتى وصل نقطة الفلج في مأرب في الساعة الرابعة عصراً من اليوم الثاني من مروره من منفذ الوديعة تم توقيفه في نفطة الفلج وأخذه إلى أحد سجون مأرب. يقول (ح . م): بعد عودتي من مكة المكرمة وأدائي للعمرة وصلت إلى نقطة الفلج بالباص قام أفراد من عساكر النقطة بتفتيش الباص، وأنزلوني من الباص وفتشوا كافة حقائبي ومقتنياتي، كان لدي شنطة فيها جميع وثائقي العلمية التي أخذتها من جامعة بيشاور، وكمبيوتر لابتوب وتلفون، قاموا بأخذها جميعاً ومصادرتها، مكثت في الاحتجاز من العصر حتى منتصف الليل، بعدها تم نقلي إلى إدارة أمن مأرب عند شخص يسمى العواضي، قام بإداعي في (الشبكية) وهي تشبه غرفة الضغوطات المستخدمة في سجون مأرب، وكل ساعة يتم إدخال أشخاص آخرين فيها، جلست شهر فيها ولم يسمح لنا بقضاء الحاجة إلا داخل (الشبكية) التي لا يوجد فيها أو بالقرب منها حمامات لقضاء الحاجة، وكلما طالبنا العواضي وهو (أحد السجنين) بتوفير مكان لقضاء الحاجة كان يرد علينا بأنهم سيأخذوننا إلى مكان آخر واسع.

بعد معاناة شديدة لكل من كان في سجن الشبكية ظهرت أعراض مرضية، منهم من أصيب بأمراض في القولون نتيجة سوء الغذاء، وآخرين بحالة نفسية شديدة، وفيهم من بدأت فيه التشنجات العصبية.

وأفاد حول مكان السجن الآخر الذي تم نقله إليه بقوله "عندما نقلنا من الشبكية إلى سجن الأمن السياسي بمأرب، أدخلونا في غرفة مكتظة بالمعتقلين وكان المكان شديد الازدحام حيث كان كل واحد منا ينام على ثلاث بلاط صغيرة أي 40 سم²، كنت أتلقى معاملة سيئة وقاسية ولا أخلاقية، عانينا من قلة الغذاء ومنعنا

من الدواء والصرف الصحي والمياه النظيفة، التحقيق كان يستمر من منتصف الليل حتى الصباح، اتهمت بتهم باطلة وكاذبة منها أني عملت لحساب الحوثيين في الحشد والمناصرة في باكستان، وعندما أنكر ذلك يتم ضربي وتهديدي بالمسدس ووضعه على رأسي، وبعض الأحيان يتم ربطني وتعليقي لعدة ساعات".

وعن الرعاية الصحية قال الدكتور (ح . م) " كان البعض منا يتعرض لبعض الآلام التي تحتاج إلى توفير أبسط الأدوية المهدئة، والبعض تعرض لأعراض مستعصية، وهناك حالة لأحد المعتقلين اسمه: (صادق القسيمي) من محافظة صنعاء مديرية بني مطر، كان يتألم من مرض السل، وكنا نطالب القائمين على السجن بإسعافه إلى المستشفى لإنقاذ حياته، وإنقاذ من كانوا مرافقين معه داخل تلك الغرفة في السجن، وخلال أكثر من ثلاثة أيام لم نتلق أي استجابة، وفي اليوم الرابع قاموا بإخراجه من عندنا وتوفي من المرض الذي كان يتألم منه " وهناك حالات أخرى لمعتقلين مدنيين أصيبوا بمرض السل وتوفوا لدينا.



(صورة صادق القسيمي حصلت عليها المنظمة قبل دخوله السجن وبعد إصابته بمرض السل والذي على إثره توفي)



مرض السل من الأمراض المعدية الذي انتشر بشكل كبير، وذكر الدكتور (ح.م) بأن أحد المعتقلين تعرض أيضاً لمرض شديد داخل السجن حيث تحدث بقوله: "وهناك معتقل اخر اسمه هادي القراضي من أبناء مأرب كان يتألم من مرض شديد في بطنه وكنا ننادي بغرض إنقاذه لأكثر من مرة بعدها تم أخذه لخارج السجن وعرضه على أحد الأطباء فأعطاه حبوباً مهدئة، ثم أعادوه إلى الغرفة التي نحن فيها إلا أنه كان يتوجع من شدة الألم".

أما عن قيام منظمات دولية بزيارتهم وتفقد أوضاعهم ذكر الدكتور (ح.م) بقوله: " لم تزرنا أي منظمة دولية لا الصليب الأحمر ولا المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولا أي منظمة حقوقية.

الطالب (م.ع) العمر 25 سنة، مدرب في التنمية البشرية، كان يدرس في كلية الإعلام في العاصمة السودانية الخرطوم، جامعة أم درمان، وكان قد وصل في دراسته الجامعية إلى السنة الثالثة .

تقدم والد الطالب المختطف للمنظمة وذكر مظلومية ابنه الذي تم اعتقاله في مأرب ومازال معتقلاً حتى كتابه هذا التقرير حيث استمع المختصون في المنظمة لوالد (م.ع) حيث أفاد بقوله: "ابني كان يدرس في السودان بجامعة ام درمان كلية الإعلام بالخرطوم وكان يتواصل معنا بشكل يومي، كانت والدته تتحدث معه بالساعات وتطمئن عليه، وأخبرنا بأنه سيأتي إلى محافظة مأرب للقيام بتدريب تنمية بشرية حسب طلب إحدى الجهات في مأرب وفي 2021/2/20م اتصل ابني يخبرنا بأنه وصل مأرب ويسكن في فندق إسطنبول، وأن حالته جيدة،

واستمرينا بالتواصل معه إلى يوم 2021/2/27م، ثم تفاجئنا بعد ذلك اليوم بأن هاتفه المحمول أصبح خارج نطاق التغطية (مقفل)، ومنذ ذلك اليوم انقطعت أخباره عنا ولا نعلم عن مصيره شيء، تابعنا وبحثنا بكل الوسائل لم نحصل على أي معلومة بشأنه“.

ويضيف والد (م. ع): ”في شهر ابريل 2021م تلقيت اتصالاً هاتفياً يقول بأن ابني معتقل في المنطقة العسكرية الثالثة في مأرب، استمر التواصل معي من مأرب وكان يتم تهديدي بتصفيته، وفي اتصالات أخرى طلبوا توفير 2000 ريال سعودي كأجور للمحامين الذين سيترافعون عنه أمام المحكمة، لكن لم أستجب لذلك، حتى وصلني اتصال آخر بأن أقوم بمتابعة الجهات المختصة في صنعاء بالإفراج عن أحد الأسرى العسكريين لدى صنعاء ومقايضته بابني، واخر اتصال في شهر 2023/8م الطالب (م. ع) حتى الآن لا يزال في معتقلات حزب الإصلاح بمأرب، حتى وصل الحال بوالده ووالدته أن أصيبوا بأمراض مزمنة كالقلب والسكر والضغط، بسبب الحالة النفسية والمعنوية لفراق ولدهم المعتقل بدون أي مسوغ قانوني يذكر، يقول والده وهو في حالة منهارة: ”لأنعلم حتى الآن سبب اعتقاله وحبسه في معسكر المنطقة العسكرية الثالثة في مأرب الذي تشرف عليه قيادات حزب الإصلاح وقد وصلتنا أخبار بأنه تم نقله لسجن الأمن السياسي بمأرب“ وقد تعرض الأب إلى جلطة، وتعرضت الأم لنكسة حادة وهي متعبة حتى هذه اللحظة، في انتظار ولدها أن يعود من ذلك المعتقل الذي يدار من قبل قوات عسكرية تابعة لحزب الإصلاح.

ويناشد والد الطالب (م. ع) كافة المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتقصي عن مصير ولده المختطف في أحد سجون مأرب والإفراج عنه فوراً لعدم قانونية اعتقاله.

(ف.ع) طالب يبلغ من العمر 28 عاماً من أبناء محافظة تعز كان (ف.ع) يدرس مع ابن عمه (ا.ع) في محافظة شبوة بجامعة شبوة تخصص هندسة جيولوجيا في المستوى الرابع وكان (ف.ع) أثناء الإجازات الدراسية يعود إلى أسرته في تعز للزيارة وعند انتهاء الإجازة يعود إلى جامعة شبوة. يحكي (ف.ع): "في مايو 2017م أثناء سفرنا من شبوة إلى تعز لقضاء رمضان مع أهلنا بعد إنهاء امتحاناتنا الجامعية تم إيقافنا مع ابن عمي وزميلنا (ت.س) في مأرب واختطافنا ونقلنا إلى سجن المحكمة مكثنا في المحكمة شهور وكان ابن عمي يعاني من مرض ولم يقدموا له أي رعاية صحية ثم تم نقلنا إلى سجن الأمن السياسي بمأرب".

تعرض (ف.ع) للتعذيب الجسدي والنفسي مع ابن عمه، كان والد (ف.ع) يعاني من أمراض قلبية وساءت حالته نتيجة سجن ولده، وقد سافرت والدة (ف.ع) إلى مأرب للبحث عن ابنها وإخراجه ولكن دون جدوى.

ظل (ف.ع) يعاني في السجن مع ابن عمه جراء التعذيب وسوء الرعاية الصحية إلى أن تم إطلاق سراحه هو وابن عمه مقابل أسرى حرب بين صنعاء ومأرب في يونيو 2018م .

يعاني (ف.ع) من آثار السجن، وقد تأثرت نفسيته كثيراً بعد خروجه وخصوصاً بسبب حرمانه من تعليمه الجامعي الذي كان قد قطع سنوات فيه للحصول على شهادة البكالوريوس.

وخلال سؤاله إن كان ثمة أي منظمات تزورهم إلى السجن أخبرنا: أنه لم تقم أي منظمة تابعة للأمم المتحدة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالزيارة خلال مدة وجوده في مكان الاحتجاز.



(وثيقة موجهة من عميد كلية النفط والمعادن في شبوة إلى محافظ مأرب تطالب بإطلاق سراح الطلاب وتثبت الوثيقة اختطاف الطلاب المسافرين في مأرب)

(ص.ع) طالب جامعي في إحدى كليات الحقوق بسلطنة عمان من أبناء محافظة صنعاء مديرية أرحب، سافر في يناير 2017م إلى سلطنة عمان مروراً بمحافظة مأرب وتم إيقافه في نقطة الفلج بسبب اشتباهه في الاسم ومن ثم تم نقله إلى سجن المحكمة، مكث فيه شهرين ثم نقل إلى سجن معهد الصالح (سجن غير قانوني مخفي) يقول (ص.ع): "تعرضت للتعذيب الشديد بالكابلات والعصي والتعليق وتم استخدام الصاعق الكهربائي معي طلبوا مني أن أعترف أن لي علاقة بالحوثيين (أنصار الله) تم أخذ أصابعي بعد التحقيق وأنا مغمى العينين والتبصيم على أوراق لا أعرف مضمونها ولا المحتوى المكتوب فيها. أما عن الرعاية الصحية يقول (ص.ع): "تعرضت لأمراض جلدية كالجرب والاكزيما ولم اتلق أي رعاية صحية إضافة إلى أمراض كنا نصاب بها بين فترة وأخرى بسبب سوء التغذية وعن توفر صرف صحي قال (ص.ع): "لا يسمح لنا بقضاء الحاجة إلا في قوارير بلاستيكية وأكياس حرارية ويُفتح باب الزنزانة في سجن معهد الصالح مرة واحدة باليوم لإفراغ المخلفات من القوارير والأكياس الحرارية وتعبئة مياه شرب من الحمامات". يقول (ص.ع): "نتيجة الوضع الصحي السيء توفي بجانبني شاب في العشرينات من عمره من أبناء محافظة الجوف اسمه محمد ناجي مريط، حيث أصيب بإسهال شديد يبدو أنه (الكوليرا) ولم يقدموا له أي رعاية صحية بسيطة حتى توفي.



(صورة محمد ناجي مريط توفي نتيجة الإهمال الصحي بسجن معهد الصالح السري في مدينة مأرب)



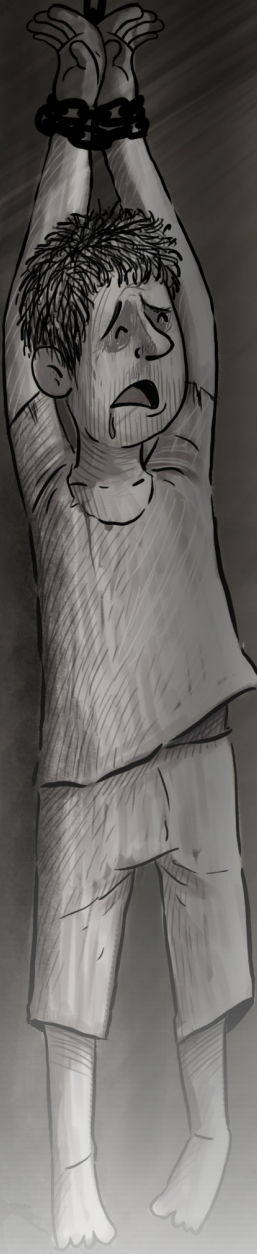
عند سؤال (ص.ع) عن طلبة علم أو أكاديميين آخرين كانوا محتجزين معه في نفس المكان أفاد إيجاباً أنه كان يوجد، وقال: "كان معي بالسجن شخص آخر يدعى (ط.ر) كما أن هناك طالب آخر اسمه (ن.خ) وهو يدرس بالسودان هندسة كان معتقل معنا في نفس السجن وكان معنا دكتور اسمه (خ.ط) وهو حاصل على دكتوراه في إدارة التعليم من جامعة القاهرة كان مسافر إلى مصر لعمل أكاديمي تم اختطافه وسجنه معنا بسبب لقبه".

تعرض (ص.ع) للسجن الانفرادي لفترات طويلة ولتعذيب نفسي شديد، بعد 7 شهور نقل (ص.ع) إلى سجن الأمن السياسي ومكث هناك قرابة عام، وخرج بعد عام وثمانية أشهر بعد أن وقع التزام بأن يغادر مدينة مأرب خلال 24 ساعة.

(م.ح) طالب جامعي يبلغ من العمر 25 عاما، من أبناء محافظة الحديدة، اختطف في 26 أغسطس 2023م من قبل أربعة أفراد مسلحين يتبعون حزب الإصلاح في نقطة منطقة بن معيلي بمحافظة مأرب، أثناء عودته من ماليزيا لقضاء إجازته في العاصمة صنعاء، عن طريق منفذ شحن - مأرب - صنعاء، وبعد اختطافه أخفي قسراً، وبحسب شهادة أقاربه للمنظمة بأنه تم إنزال (م.ح) من سيارة صغيرة كانت تقله باتجاه مجمع مأرب من قبل مجموعة مسلحة في النقطة ووضعوه في مكان غير معروف، ويحكي أحد أقاربه أن والده كان يبحث عنه في كل مكان وظل يسأل كل من يمر عبر محافظة مأرب عن مصير ابنه الذي فقده منذ أكثر من اسبوعين، وأشار للمنظمة بأن والد (م.ح) وصلته أخبار عنه بأنه في الاستخبارات العسكرية، ثم الأمن الخاص أو بيت منعزل، ويضيف بأن والده تواصل معه شخص عبر الواتس أب يساومه لإخراج ابنه بعد أن يخرج عشرين أسيراً معتقلاً عند الحوثيين (انصار الله)، ويشير أحد أقاربه أنه عاد إلى اليمن أثناء إجازته الدراسية لإتمام مراسم عقد زواجه واختار السفر عبر منفذ الشحن بمحافظة المهرة شرق اليمن بسبب الكلفة المادية وكذلك خشية أن يتعرض للاعتقال من قبل قوات تابعة للمجلس الانتقالي، كما حدث لطلاب سابقين عادوا من ماليزيا عبر مطار عدن. ويضيف أحد أقاربه بأنه تعرض للإخفاء القسري بسبب لقب عائلته، من قبل مسلحين في محافظة مأرب ولم يكن بسبب اهتمامه السياسي أو الحزبي، وبسبب

عدن ..

ماليزيا ..



أهيراً
تخرجت
وسأعود
إلى
اليمن

لقبه فقد تعرض لجريمة الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب، وعلى إثر ذلك فقد لحقت أسرة الطالب (م.ح) أضرار نفسية شديدة، وكان الألم يعتصرهم جراء فقدان ابنهم الذي كان فرحاً بعودته إلى اليمن لإكمال عرسه وعودته مع زوجته إلى ماليزيا لاستكمال دراسته العليا.

الطالب (أ.م) العمر 26 سنة، من محافظة صنعاء أحد الطلاب الذين يدرسون في دولة ماليزيا، وكان مبتعث للدراسة ومعه ثلاثة آخرين من زملائه في جامعة (APU) بمدينة كولالمبور بماليزيا، تخصص هندسة اتصالات .

تم إجراء المقابلة معه وسماع شهادته والذي أفاد بأنه تعرض للاعتقال في محافظة عدن أثناء عودته من ماليزيا عبر مطار عدن، حيث أفاد بقوله: "سافرت إلى ماليزيا في 2017م لاستكمال دراستي الجامعية وكنت قد تجاوزت السنة الثالثة، فكرت أنا وزملائي الذين تعرفت عليهم في الجامعة التي كنت أدرس فيها بالعودة لليمن لزيارة أهالينا لطول الغربة التي كنا فيها خاصة وأن الأخبار التي كانت تصلنا مفرجة و كارثية خاصة من القنوات الإعلامية التي كنا نشاهدها، وعندما وصلنا إلى مطار عدن في 25 سبتمبر 2021م، وبعد استكمالنا إجراءات التفتيش المعتادة داخل المطار وختم جوازاتنا بالدخول، خرجنا من المطار استأجرنا سيارة نوع برادو تابعة لشركة نقل سياحي، ومنذ مرورنا من بوابة المطار حتى وصلنا إلى منطقة خور مكسر كانت هناك نقطة تفتيش مستحدثة، أوقفونا وصعد أحد أفراد عسكر النقطة في السيارة وبعدها ببعض دقائق تم نقلنا بطقم إلى معسكر بدر، وهناك كان أحد المحققين يقول: أنت فلان بن فلان، وانت فلان بن فلان، وتم أيضاً استجوابنا حول أين كنا؟ وما الدراسة التي كنا ندرسها في ماليزيا؟ فأجاب كل واحد منا حول حصوله على منحة دراسية تخصصية، فأجبت لهم أن تخصصي (IT) تقنية معلومات، أما زميلي الثاني أجاب أن تخصصه اتصالات، والثالث أجاب بأن تخصصه ميكاترونكس، أما الرابع فكان سائق السيارة، بعدها فوجئنا بتهم باطلة وكيدية ضدنا منها: أننا خبراء طيران مسير تابع للحوثيين (أنصار الله)، واتهموني بأن أحد القادة التابعين للحوثيين (أنصار الله) من أقاربي، وكنا ننكر كل ذلك فليس له أساس من الصحة، جلسنا

على ذلك الحال ستة أيام ليلاً ونهاراً ويتم التحقيق معنا، وفي أحد الأيام تم تعليقي وتعذيبي وضربي بأسلاك الكهرباء والعصي واستخدام الصاعق الكهربائي في جميع أنحاء جسمي، كما تم تعذيبي تعذيباً نفسياً، كان أحد زملائي الطالب (ش.ق) أكثر من تم تعذيبه، بعدها خرج اثنان من زملائي (ش.ي) و(ع.ر) أما أنا وزميلي الثالث وسائق السيارة فقد نقلونا إلى إدارة الأمن بمحافظة عدن، كانت أسرنا ترسل لنا أموالاً لكن لم نكن نعلم بوصولها ولا يتم تسليمها لنا، لم نعلم بذلك إلا بعد خروجنا من تلك المعتقلات.

يستطرد (أ.م) قائلاً: مكثت وزميلي الثالث وسائق السيارة واحد وعشرون يوماً داخل السجن، وخلال تلك الفترة تعرضنا لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، حيث أفاد الطالب (أ.م) بأنهم تعرضوا للتعذيب وقد وصف ذلك بما يلي: " كان القائمون على السجن يأتون إلى مكان اعتقالنا ويقولون بأننا سنخرج قريباً، وكنا نتأمل خروجنا اليوم أو غداً، لكن دون فائدة كان الواحد منا يجلس يحدث نفسه عن خروجه هل صحيح ذلك أم انه سيظل محتجزاً إلى ما لا نهاية، وفي مرة طلبنا المحققين وقدموا لنا وعداً بأننا سنخرج اليوم أو غداً وهكذا كنا نؤمل بالخروج لكن دون فائدة في ذلك، وكان من التعذيب الجسدي الذي مورس بحقي بأن تم تعليقي وتعذيبي بمختلف أنواع التعذيب حتى استخدموا الصاعق الكهربائي في كل جسدي، تأثرت بورم في الركبتين، كان الغذاء سيئاً والمعاملة لا أخلاقية معنا، وبعد واحد وعشرين يوماً من اعتقالنا سمح لنا بالتواصل مع أهالينا عندما كنا في معسكر بدر بعدن."

وذكر أيضاً: "أن قوات عسكرية تابعة لما يسمى بالمجلس الانتقالي بعدن قاموا بنقلي وزملائي إلى سجن في التواهي، وقد تم جري وسحبي بعنف شديد إلى داخل السجن، ووضعوا القيود على يدي، ونفس المعاملة تمت مع زملائي

الآخرين، كنا داخل العنبر في سجن التواهي أكثر من 110 معتقلاً وهناك 4 زنازين صغيرة في كل واحد منها أكثر من 20 معتقل كان الواحد منا يجلس في ثلاث بلاط فقط، كان يتم التحقيق معي ليلاً حتى الفجر، وأثناء التحقيق يتم وضع المسدس على رأسي وتهديدي بالقتل إذا لم أعترف بما يريدونه، كانت حالي النفسية منهارة جداً، من شدة الإرهاق لا نستطيع ان ننام داخل السجن لعدم وجود مكان ملائم لذلك، إلى جانب التحقيق الليلي الذي كان يمارس في حقنا".

أما ما يتعلق بالغذاء والدواء أشار الطالب (أ.م) إلى ممارسة السجانين تعذيب ممنهج خاصة في عدم توفير الغذاء الكافي والدواء المناسب أو تقديم التطبيب لأي شخص تعرض لآلام شديدة وكان يكتفى بتقديم بعض المهدئات، وذكر بأن الماء لا يتوفر والصرف الصحي لا يتوفر كان الواحد من المعتقلين يقوم بأخذ خمس قوارير ماء للوضوء والشرب بها خلال اليوم الواحد، وكان الغذاء غير مناسب حيث كان يصرف لكل معتقل ثلاثة أقراص خبز وقليل من الفول يأكلون منه أكثر من ثمانية أشخاص وهو لا يكفي لاثنين، أما بالنسبة للدواء فكان هناك إهمال شديد من قبل القائمين على السجن حيث منع لأكثر من مرة أخذ المرضى إلى المستشفيات أو طلب الطبيب المختص لفحص من كان يتألم داخل السجن.

(ع. ب) يعمل مدرساً لمادة الاجتماعيات في صنعاء يُعيل أربعة أطفال، ولصعوبة ظروف المعيشة التي فاقمت وضعه ووضع أسرته بعد انقطاع صرف المرتبات في أكتوبر 2016م وفي أواخر عام 2016م قرر البحث عن عمل في مكان آخر فسافر إلى محافظة المهرة ووجد فرصة عمل كمدرس لمادة الاجتماعيات لطلاب المرحلة الأساسية

كان يؤدي مهنته في مجال التعليم عدة أشهر ويعود إلى صنعاء كلما سنحت له الفرصة لزيارة أسرته وفي إحدى زيارته وأثناء عودته عبر محافظة مأرب وفي منطقة الفلج وبالتحديد عند النقطة الأمنية اعترضته عناصر أمنية وقاموا بالقبض عليه بدون أي مسوغ قانوني .

اعتقلته قوات حزب الإصلاح بنقطة الفلج (ع. ب) وهو في 36 من عمره لاشتباههم باسمه ولقبه، نقلوه إلى مقر المحكمة بمأرب ووضعوه في السجن، تعرض لمختلف أنواع التعذيب في جسده والإهانة أثناء التحقيق، وبعد شهور من حبسه في سجن المحكمة نقلوه إلى سجن معهد الصالح (سجن غير قانوني مخفي)، ووضع في حبس انفرادي مظلم دامس طوال الوقت، وكان يتم التحقيق معه ليلاً حتى الصباح، كان يتعرض للتعذيب الجسدي أثناء التحقيقات، كان يأكل وينام ويتبرز في "نفس المكان الصغير المظلم"، علقوه في نافذة وضربوه في جميع أنحاء جسده بعضا وبصاعق كهربائي في محاولة لحمله على الاعتراف بأشياء لم يفعلها ولم يشارك فيها.

أصيب بمرض الكوليرا في يوليو 2017م ولم يحصل على رعاية صحية كافية لإنقاذ حياته من هذا المرض بل تعرض للضرب والشتم والتعليق، كان أحد السجناء المثلثين كنيته (أبو ليث) يخرج من زنزانته أثناء ما كان مريضاً بالكوليرا ير كضه ويد حرجه من السلالم ومن ثم يصعد به مرة أخرى من السلالم ويعود ير كضه ويد حرجه من السلالم وظل على ذلك الحال حتى اغمي عليه من شدة التعذيب، وتكرر ذلك التعذيب مراراً وتكراراً.

يصف (ع . ب) الوضع الصحي قائلاً: "أصبت بمرض الكوليرا ونجوت منه بأعجوبة هناك العشرات من المعتقلين كانوا معي أصيبوا في سجن معهد الصالح ، السري وتوفوا نتيجة لهذا المرض لعدم توفر الرعاية الصحية، أحد الذين أتذكرهم وتوفي يدعى: محمد العودري وهو تاجر مشتقات نفطية أصيب بالكوليرا وتم تعذيبه وبعدها علمنا أن جثته أخفيت لأكثر من ستة أشهر ثم سلموها لأسرته.



(محمد العودري تاجر مشتقات نفطية توفي في سجن معهد الصالح
بمدينة مأرب نتيجة التعذيب وسوء الرعاية الصحية)

عند سؤال (ع . ب) عن طلاب علم أو أكاديميين كانوا معه بالسجن أجاب نعم كان معي بالسجن (ق.ف) طالب ماجستير قانون كان مسافر إلى الأردن لإكمال دراسته وتم اختطافه من نقطة الفلج وسجن معنا.
حرم (ع . ب) من أبسط الحقوق كالغذاء وماء الشرب، حتى الاتصال بأهله لم

يسمح له، وبعد تعرضه لمختلف أنواع التعذيب ولشدة الأوجاع التي ألتمت به، نقلوه إلى سجن الأمن السياسي، وفيه تعرض للتعذيب الشديد بالكهرباء والضرب بالكيبل والعصا البلاستيكية من قبل جلادين كنيتهم المعروفة: (بوعياش) و(أبو ثنياء)، لم يتعرض (ع.ب) لأشعة الشمس طوال مكوثه في سجن الأمن السياسي إلا مرتين حتى أطلق سراحه في 18 فبراير 2018م .

عند إجراء المقابلة مع الأستاذ (ع.ب) كان في وضعية نفسية سيئة للغاية جراء التعذيب والإهمال الممنهج الذي مورس في حقه أثناء فترة اعتقاله، ولا زال حتى كتابة هذا التقرير يستخدم الأدوية المخصصة لعلاج الحالات النفسية الشديدة .



(ن. ف) يعول طفلين ويعمل مدرساً لمادة اللغة العربية في محافظة ذمار، ولظروف المعيشة الصعبة ووضع أسرته بعد انقطاع صرف المرتبات في المحافظات الشمالية.. فقرر البحث عن عمل في مجال التدريس في إحدى المحافظات الجنوبية

وفي 7 نوفمبر 2018م سافر إلى محافظة المهرة ووجد فرصة عمل كمدرس للمرحلة الابتدائية لمادة اللغة العربية، فكان يدرس فترة ويعود مرة أخرى لزيارة أسرته في ذمار وفي إحدى سفرياته إلى ذمار عائداً من المهرة عبر محافظة مأرب وفي منطقة الفلج وبالتحديد عند النقطة الأمنية كان بانتظاره مجموعة من العناصر المسلحة يلبسون ثياباً عسكرية، قاموا بالقبض عليه بدون أي مسوغ قانوني .

اعتقلته قوات حزب الإصلاح بنقطة الفلج وهو في الأربعين من عمره دون تهمة، ونقلوه إلى مقر إدارة أمن مأرب وبعدها بأيام تم نقله إلى سجن الأمن السياسي بمأرب، تعرض (ن. ف) لمختلف أنواع التعذيب والإهانة أثناء التحقيق تم وضعه في حبس انفرادي لمدة أسبوعين، وكان يتم التحقيق معه ليلاً حتى الصباح، كان يتعرض للتعذيب الجسدي أثناء التحقيقات، كان يأكل وينام ويتبرز في "نفس المكان" لم تقدم له أي رعاية صحية كونه متقدم في السن ولم يسمح له بالاتصال بأسرته طيلة فترة سجنه سنة وشهر.

عاش (ن. ف) ظروفاً صعبة كما أفاد، ويضيف (ن. ف) "أنا المعيل الوحيد لأسرتي ولم اكن اعرف كيف هو وضعهم جراء الحرب في اليمن وقد أصبت بمرض السكر والرجفان في عضلة القلب نتيجة التفكير في اسرتي طوال تلك الشهور فلا اعرف كيف هو وضعهم فزوجتي يتيمة وأنا كذلك يتيم وليس لهم معيل غيري، تعرض (ن. ف) لظروف قاسية دون أي سبب ودون تقدير لمكانته كمدرس لأجيال اليمن لمادة اللغة العربية.

يقول (ن. ف) عند إطلاق سراحي من السجن طلبوا مني ان أوقع على ورقة أن لا ألتحق بأعمال إرهابية رغم أنني مدرس ومرب للأجيال وأن ألتزم بمغادرة مأرب خلال 24 ساعة وأتحمل المسؤولية في حال بقائي وأن أحضر ضميناً من مدينة مأرب فأخبرتهم بأني لا أعرف أحداً في مدينة مأرب ولحسن الحظ عندما ارتبكت اخذت الورقة في جيبتي ولم ينتبه السجان المثلث وتم إطلاق سراحي، وأضاف قائلاً: يتم الطلب من جميع المعتقلين المدنيين التوقيع على هذه الوثيقة عند خروجهم.

تعهد والتزام وضمانه

انا أحمل بطاقة /

رقمها صادرة من

بتاريخ

التزم على نفسي بعدم الدعم والتأييد أو الذهاب مع الانقلابيين أو مع أي شخص أو جهة تقف ضد الشرعية والمقاومة أو تمارس أعمال ارهابية أو تخريبية ضد الوطن او المواطن وإذا ثبت ذلك اتحمل كافة الاجراءات المتخذة من قبلكم ضدي وعلى هذا ابهامي وتوقعي .

التوقيع البصمه

رقم التelfون بتاريخ

ألتزم بمفادرة مدينة مأرب خلال ٤٢ ساعة وأتحمل مسؤولية عدم بيانات الضمين! المغادرة خلال ال ٤٢ ساعة

الاسم رباعيا اللقب العمر

المحافظة/ المديرية / العزله

نوع الضمانه عمل الضمين

السكن الحالي السكن الدائم

انا الموضحه بياناتي أعلاه اضمن على الأخ/

ضمانه-حضوريه- تجاريه.

بحيث التزم بايصال المذكور اعلاه اليكم في حال تم طلبه من قبلكم في أي لحظه واتحمل المسئوليه الكامله عن أي مخالفه او جريمه يرتكبها المذكور

التوقيع/

رقم التelfون /

البصمه

(وثيقة تعهد والتزام وضمانه يطلب من المعتقلين المدنيين التوقيع عليها عند إطلاق سراحهم من سجن الأمن السياسي بمأرب)

الدكتورة/ إلهام المتوكل -زوجة الدكتور المختطف

مصطفى المتوكل "هذه مأرب التي يقولون عنها الوجه

المضيء، هؤلاء هم من يدعون أنهم شرعية " آهات الدكتورة/ إلهام المتوكل في صفحتها الشخصية على موقع الفيس بوك قبل انتكاستها الصحية التي ألتمت بها حتى توفت، كانت تؤمل عودة زوجها الدكتور/ مصطفى المتوكل، الذي احتجز في 27 ابريل 2017م في نقطة الفلج بمأرب أثناء عودته من مدينة سيئون بعد مشاركته في المؤتمر السنوي للهيئات الاستثمارية في المملكة المغربية.

في نقطة الفلج كان هناك مجموعة مسلحة يرتدون الزي العسكري سعدوا للحافلة التي كان يستقلها الدكتور مصطفى، وجروه من على الحافلة، ونقلوه إلى مكان مجهول.

تصف أسرة المتوكل بأن د/مصطفى سافر إلى المغرب عبر مطار سيئون وأنه مر من المناطق التي تسيطر عليها حكومة الرئيس السابق (عبدربه منصور هادي) آنذاك دون المساس به، وأثناء عودته مر أيضاً من المناطق نفسها عبر حافلة مواصلات عامة كان واثقاً أنه لن يمسه أحد بأذى باعتباره شخص أكاديمي ومدني ولم يتوقع أن يتم اعتقاله .

كانت عائلة المتوكل تستغرب من الحملات الإعلامية الواسعة التي كانت تنشر في مواقع تابعة لقيادات حكومة هادي تنادي وتحرض باحتجاز وإخفاء الدكتور، تم إخفائه بشكل تام لم تعرف عائلته عن مصيره شيء.

في 15 مايو/ أيار 2017م سافرت زوجته الأستاذة الجامعية إلهام المتوكل إلى مأرب، رافقها فريق قانوني من أجل المطالبة بحقها القانوني في زيارته والاطمئنان عليه، وكان برفقتها في الزيارة أيضاً ثلاثة من أعضاء نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء، من بينهم رئيس النقابة، تضامناً مع زميلهم.

في مبنى محافظة مأرب تم استقبالها كمذنبه، تقول إلهام: "لم أتصور تلك المعاملة السيئة من بعض المسؤولين في مأرب ورغم تكبدها مشقة السفر الطويل بين صنعاء ومأرب، أغلقت في وجهها كل الأبواب، ولم تعثر على ما يخفف معاناتها.

إلهام المتوكل قبل مغادرتها مأرب تلقي محاميتها اتصالاً من هاتف محبوب الرقم، أخبرهم المتصل أن الدكتور لم يعد موجوداً في مأرب، مؤكداً أنه قد تم تسليمه للسعودية، ثم أضاف: "لا تتعبونا ولا نتعبكم، الأفضل أن تغادروا". وهو ما قررته إلهام بعد أسبوعين من الزيارة.

لدى الدكتور مصطفى المتوكل ثلاث بنات وولدين، توفى أحد أبنائه في ماليزيا بسبب خطأ طبي بعد تعرضه لحادث سيارة، كانت الوفاة بعد أشهر من اختفاء أبيه القسري، قضاها الحسين مصطفى المتوكل في حسرة على والده حسب إفادة أسرته. تقول إحدى بناته: "كان عاماً كارثياً بالنسبة لنا، اختفاء والدنا القسري ثم موت شقيقي المؤلم". تضيف: "اضطررنا إلى تهريب جثمان أخي خوفاً من احتجازه في مأرب مثلما حدث مع والدي".

والإخفاء القسري هو احتجاز أو اختطاف شخص، يعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي.

تقول إلهام المتوكل قبل وفاتها: بأن أحد رفقاء الدكتور مصطفى في السجن بعد الإفراج عنه، جاء يسأل عنه اعتقاداً منه أنه تم الإفراج عن د/مصطفى، ولم يكن يعلم أنه تم تسليمه إلى السلطات السعودية، سألت إلهام رفيق زوجها عن أحوال عنبرهم كيف كان وكيف كانت حالتهم في السجن فأجاب: "كنا 12 شخص داخل العنبر ننام وتتلامس أقدامنا جراء الازدحام الشديد، مسموح ندخل الحمام مرة واحدة في اليوم، لدى كل واحد منا قارورة مستخدمة نملؤها من الحمام

للشرب، هناك سجناء مصابون بمرض السكر، كما توفي أربعة من السجناء جراء الكوليرا، الأكل سيء وقليل لا يكفي، ننام على الأرض، أعطوا الدكتور بعد طلبه فراش في آخر يومين لتواجهه في مأرب لأنه كان أكبرهم سناً وبدأ يتعب، وهناك مصحف واحد فقط يتداول بين الجميع.“
(تم اقتباس مضمون هذه القصة من أسرة الدكتور مصطفى المتوكل ومن صفحة فيسبوك زوجته المتوفية الدكتورة إلهام المتوكل).



(صورة للمتوفية الدكتورة إلهام المتوكل حاملة صورة زوجها المختطف في إحدى الوقفات للمطالبة بالإفراج عنه)

الخاتمة:

من خلال هذا التقرير نستنتج بأن العديد من المدنيين خاصة طلاب الجامعات والأكاديميين والمعلمين تعرضوا لمختلف أنواع الانتهاكات والجرائم، حتى وصل الحال بالعشرات منهم إلى وضع مأساوي و كارثي، البعض منهم في حالة نفسية شديدة، والبعض منهم فقد دراسته، والبعض الآخر منهم لا يزالون مخفيين لا يُعلم عن مصيرهم شيء حتى الآن.

كما نستنتج حسب إفادات العشرات من المختطفين والمعتقلين من الطلاب والأكاديميين والمعلمين بأن المنظمات ذات العلاقة خاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تعمل على زيارة السجون التي كانوا يقعون فيها، حسب مسؤوليتهم التي نصت عليها اتفاقيات جنيف، وكذلك القانون الدولي الإنساني العرفي على: حق اللجنة الدولية في زيارة جميع أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين، أينما احتُجزوا، في النزاعات المسلحة الدولية. وتساعد هذه الزيارات في كفالة احترام حياتهم وصون كرامتهم عن طريق تذكير سلطات الاحتجاز بأن معاملة الأسرى وظروف اعتقالهم أو احتجازهم لا بد أن تتوافق مع المعايير المُحددة في القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حصولهم على الرعاية الطبية والغذاء والماء. ولا يجوز أيضاً تعذيبهم أو ترهيبهم أو تعريضهم للعنف.

وتبدي المنظمة استغرابها من الواقع الأليم الذي تعرض له الطلاب والأكاديميون والمعلمون المختطفون والمعتقلون في سجون المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب الإصلاح التابعان حالياً للمجلس الرئاسي، في ظل عدم قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بمسؤوليتهما وولايتهما الممنوحة لهما، إلى جانب ذلك تتساءل المنظمة حول الالتزام وعدم

تنفيذ قواعد وأحكام اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الاختياريين، وكذلك اتفاقيات مناهضة التعذيب واتفاقية الإخفاء القسري، وكلها لم يتم تطبيقها أو تنفيذها من قبل الآليات الدولية المعنية بمراقبة الدول والجماعات التي تتعمد ارتكاب مختلف أنواع الانتهاكات والجرائم .

التوصيات :-

- ١- مطالبة الأمم المتحدة وهيئاتها واللجنة الدولية للصليب الأحمر بإدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك الإدانة العلنية لعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب التي يتعرض لها المدنيون وخصوصاً الطلاب والأكاديميون والمعلمون.
- ٢- إعلام عائلات المختطفين والمعتقلين المحتجزين بمصيرهم وأماكن تواجدهم بما في ذلك من توفي منهم وإعلامهم بظروف وملابس وفاتهم وأماكن دفنهم.
- ٣- مطالبة الأمم المتحدة بالضغط المباشر على المجلس الرئاسي والتشكيلات التابعة له (المجلس الانتقالي وحزب الإصلاح) للسماح بإجراء تفتيش دولي مستقل لجميع أماكن الاحتجاز وضمن تلبية ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين وفق الشروط الواردة في المعايير الدولية ذات الصلة بقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء، وتوفير كامل الحماية لجميع المحتجزين وضمن عدم تعرضهم للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة في الحجز.
- ٤- تجنيد مطار صنعاء أي إجراءات مستقبلية قد تحد من فاعليته ورفع القيود عن المطار كاملة كونه يلبي احتياج كثافة سكانية كبيرة تتركز في شمال اليمن غالبيتهم من (الطلاب، والأكاديميين، المرضى، رجال الأعمال).

الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها:

تهدف هذه الإجراءات إلى حماية حقوق المدنيين وتحقيق العدالة والمساءلة للمسؤولين عن الانتهاكات، وتوفير الدعم اللازم للضحايا وعائلاتهم. من المهم أن يتم تنفيذ هذه الإجراءات بشكل فوري وفعال للتصدي للانتهاكات والممارسات القمعية وضمان حقوق الإنسان للجميع.

١- تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وغير متحيزة للتحقيق في التقارير المتعلقة بتعذيب وسوء المعاملة والوفيات داخل السجون ويجب أن تتألف هذه اللجنة من أعضاء ذوي كفاءة ونزاهة عالية وتكون قادرة على جمع الأدلة وسماع الشهود بحرية وسرية تامة.

٢- العمل على توفير حماية فورية للمحتجزين والمعتقلين الذين لا يزالون في سجون تلك المجموعات المسلحة ويجب ضمان سلامتهم ومنع التعذيب والمعاملة السيئة وضمان حقوقهم الأساسية والإنسانية.

٣- إطلاق سراح جميع المحتجزين الذين تم احتجازهم بشكل غير قانوني أو دون أسباب مشروعة ويجب أن يتم التحقق من حالات المحتجزين ومعاملتهم وفقاً للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤- توفير برامج الرعاية الطبية والنفسية اللازمة للمحتجزين الذين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة وينبغي أن يتم توفير العلاج والدعم اللازمين لهم لتخفيف آثار الإصابات الجسدية والنفسية التي تعرضوا لها.

٥- محاسبة المسؤولين عن جرائم التعذيب وسوء المعاملة والوفيات داخل السجون ويجب أن يتم تقديمهم للعدالة ومحاكمتهم وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٦- توفير الدعم والمساعدة للضحايا وعائلاتهم بما في ذلك التأكيد على حقوقهم في العدالة والتعويض.

تنويه:

- إن مفهوم الحياد والاستقلال وعدم الانحياز هنا هو إظهار الحقائق ومناقشتها أطرافًا وضحايا.
- ومع إيماننا بضرورة رفع القيود وإنهاء الحصار المفروض على مطار صنعاء الدولي إلا أن ذلك لن يحد من ممارسات الاعتداء على العابرين والمسافرين وإنما قد تنخفض معه حالات الاعتقال والاختطاف والإخفاء وهو ما يعني استمرار بعض الأطراف بممارساتها متى ما توفرت الفرصة.
- لا نمانع في أقل تقدير أن يتم الاستعانة بهذه الوثيقة لمراجعة مدخلاتها من قبل السلطات المعنية للاستيثاق من حصول ما ورد والاطلاع مبدئيًا لما هو حاصل بالفعل مع الأخذ في الاعتبار أن ما ورد في التقرير بمثابة نداء لمعالجة وإدانة هذا الوضع.



موقف منظمة إنسان من جرائم الإخفاء القسري والاختطاف والاحتجاز التعسفي التي تمارسها العناصر الأمنية والعسكرية في المحافظات الجنوبية ومحافظه مأرب بحق المدنيين المسافرين عبر تلك المحافظات

يُعبّر التقرير الذي أصدرته منظمة إنسان.. بشأن جرائم اختطاف المدنيين واخفاؤهم قسرًا عن موقف المنظمة الراض لهذه الممارسات الماسة بكرامة المدنيين وحقهم في الأمن وعدم التعرض لسلامتهم الجسدية بأي أذى. ويعبر التقرير عن قلق المنظمة إزاء هذه الممارسات. ووفقًا للتقرير تعتبر هذه الجرائم انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان حيث يجب أن يُحمى المدنيون من أي أعمال العنف والإخفاء القسري. تعزز المنظمة ضرورة احترام حقوق الإنسان وحماية جميع المدنيين، وتشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة. بالإضافة إلى ذلك تدعو المنظمة إلى تعزيز الوعي العام حول هذه القضية وضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومكافحة جرائم الاختطاف والاحتجاز القسري. كما تدعم المنظمة جهود المجتمع الدولي في إقامة آليات قوية لضمان حماية المدنيين وتقديم الدعم اللازم للضحايا وعائلاتهم.

شكر وتقدير



تود "منظمة إنسان للحقوق والحريات" أن تُعبر عن خالص شكرها وامتنانها لجهود كل الأشخاص الذين شاركوا في إعداد مكونات التقرير.. ونود أن نعبر عن امتناننا العميق لكل الأشخاص الذين ساهموا في تزويدنا بالمعلومات المفيدة والقيمة لهذا التقرير:

بفضل مساهماتكم تمكنا من تقديم هذا التقرير والشكر أيضاً بأسمى وأعلى معاني التقدير والاعتزاز والامتنان لجميع الضحايا وذوي الضحايا الذين كسروا حاجز الصمت والخوف وقدموا شهاداتهم.

بفضل شجاعتكم وإرادتكم تمكنا من تسليط الضوء على هذه القضية المهمة وتوفير منصة للتوعية والتغيير " كلمتكم كانت حجر الزاوية في هذا التقرير "



إنسان Insan

منظمة إنسان للحقوق والحرريات
Insan Rights and Freedoms Organization



IRFOYemen

www.insan-ye.org